

حنان عبد المعبود

انخفض سعر الدواء بموجب قرار أسعد البعض وهم غالباً من الجمهور متلقي الخدمة. واغضب البعض الآخر وهم المتضررون من القرار ومعظمهم موردو الأدوية وأصحاب الصيدليات. وما بين سعادة طرف وغضب واستياء آخر ظهرت أولى آثار القرار باختفاء بعض أنواع الأدوية من السوق. وهذا ما أكده رئيس اتحاد المهن الطبية الأهلية د. عادل أشكناني في اللقاء الذي اختص به «الأنباء» حول قرار خفض أسعار بعض أنواع الأدوية.

وأكد أشكناني أن الآثار الحقيقية ستظهر على مدى الأشهر المقبلة. داعياً وزارة الصحة إلى الثاني في اتخاذ القرارات المهمة والحيوية التي تتعلق بالقطاع الخاص بالدرجة الأولى. موضحاً ضرورة الاجتماع مع الجهات المعنية وأخذ آرائهم حتى تخرج القرارات دون معارضة أو إضرار. لافتاً إلى أن هذه الخطوات من شأنها أن تصب في مصلحة مستوى الخدمة الموجهة للمرضى داخل القطاع الأهلي. ولفت أشكناني إلى أن الآثار لن تتمثل في اختفاء بعض الأنواع فقط. وإنما أيضاً بظهور بدائل. مشيراً إلى أن بعض الشركات ستحاول التغلب على هذا الأمر باستبدال أدوية باخري بديلة «الجنارك». موضحاً أن بعض الأدوية التي تأتي من الدول الأوروبية تحت اسم معين. سيتم استبدالها بنوع آخر أقل جودة. مما سيؤثر على متلقي الخدمة. هذا فضلاً عن الكثير من الآثار السلبية الأخرى الناتجة عن تنفيذ القرار وفيما يلي تفاصيل الحوار:

رئيس اتحاد المهن الطبية الأهلية أكد إن نسبة الريح تحددها عدة عوامل منها أسعار الشحن ومصاريف النقل

عادل أشكناني لـ «الأنباء»: اختفاء الكثير من الأدوية وندرة أنواع أخرى خلال الأشهر المقبلة بسبب خفض الأسعار

القطاع الأهلي؟
● الصيدليات لا تتبعضنا وإنما المستشفيات والمراكز الطبية والمستوصفات الخاصة والعيادات، وهذه هي الفئات الأربع المشتركة معنا، والانضمام للاتحاد اختياري، وكنا نتمنى وعرضنا على الوزارة أكثر من مرة أن تكون الجهة الممثلة لهؤلاء، والألا يكون هناك أحد الأ ويكون تحت مظلة الاتحاد، ولكنهم أقاموا بأن هذا إجراء غير قانوني ورغم ذلك مازلنا نحاول تجميع من يستحق الانضمام إلى الاتحاد من مزودي الخدمات بالقطاع الخاص، والعدد يزداد يوماً بعد يوم، وستستقطبهم بإنجاز اتنا.

نكرت أن هناك بعض أنواع الأدوية توقفت أو أصبحت نادرة بسبب القرار. فألي أي مدى تتوقع أن يصل الوضع مع استمرار تنفيذ القرار؟

● بدأت بعض الشركات والتي لديها علم بالقرار في وقف استيراد بعض الأنواع، فأنا كأحد الأطباء أقوم بوصف بعض الأدوية واستقبال اتصالات من الصيدالفة بأن هذا الدواء غير متوافر بالسوق، وهنا أسأل لماذا لا يتوافر؟ لماذا لم توفره الشركات؟ ولكن بعد صدور القرار أيقنا أن الكميات الموجودة نفذت وأنهم لن يجلبوا غيرها، وهذا لن يظهر تأثيره بشكل قوي الآن وإنما على مدار الأشهر المقبلة ستظهر بشكل أوسع.

ضرر لجميع الأطراف

هل ستواجهون مشكلة مع الأطباء بالقطاع الخاص باختفاء الأدوية الموجهة التي ظهرت مؤخراً وتأتي بنتائج سريفة؟

● نعم، هناك أدوية يتم وصفها لمرضى الأمراض المزمنة قد تكون الحبة الواحدة تجمع في خواصها ما كان من قبل يستخدم لعلاج أكثر من نوع دوائي، وهذه الأنواع قد تشهد ندرة الآن، مما يؤكد أن أي قرار يتخذ من قبل الوزارة تجاه القطاع الخاص دون الرجوع إليه سيضر جميع الأطراف المعنية من صيدالفة ومستشفيات ومراكز وغيرها بنسب متفاوتة، فحتى لا نملك صيدالفة ولكن القرار سيؤثر على الأدوية والمراميجين وبالتالي الخدمة بالكامل، وهكذا سيكون الحال أن سحبت بعض الشركات يدها وأوقفت استيراد بعض الأنواع التي ستمثل خفصاً كبيراً في نسب الريح لها، وهذا ما شعرنا به بالفعل، ولمست من خلال عملي وهو في طب وعلاج الأسنان، فما بالنا بأدوية أخرى في تخصصات الأمراض المزمنة مثلًا والتي تكون فيها الأدوية جزء يومي من حياة المريض. وخلال الفترة المقبلة ستظهر الأمور جلية.

هل من كلمة أخيرة؟

● نتمنى أن القرارات التي تتخذ في المجال الصحي لا يتم فيها الاستعجال في إصدارها لكسب ود جهات معينة على حساب أطراف القطاع الصحي، فهناك مثلاً قرارات قد تصدر من الوزارة لإرضاء النواب، ولكنها قد تكون على حساب أهل القطاع، ولهذا نتمنى أن تضع القرارات مصلحة البلد بالدرجة الأولى ويكون القرار مدروساً، لأن من أصعب الأمور اتخاذ قرار سواء كدولة أو حكومية، أو كوزارة والتراجع فيه بعد ذلك.



المعنيون بالأمر.

هل من الممكن أن تتخذوا أي إجراء مع اتحاد موردو الأدوية؟

● نحن كمجلس إدارة نفتح باب التعاون مع الجميع سواء وزارات أو هيئات حكومية وغير حكومية، ونحن في المستقبل سيكون لدينا تعاون مع جمعيات النفع العام، ذات الصلة، كما أن لدينا برنامجاً نحاول أن نجتمع من خلاله الكل في ملتقى ونطرح جميع المشاكل الصحية الموجودة بشكل علمي وعقلاني، لأننا لا نريد أن يستأثر أحد بترتيب البيت الطبي دون النظر أو أخذ رأي الجهات الأخرى، ولا اكتمل سرا أن بعض أعضاء الاتحاد لديهم استياء من بعض القرارات التي تخرج دون أخذ آرائنا فيها، مع العلم أن هناك وعوداً بالتنفيذ، خاصة أن هناك لجاناً مشتركة، وليس من المعقول أن نتجمع فم مفاجاً بقرارات خارجها، وبدون أن يتم التباحث بشأنها، ونفس الشيء بالنسبة للاتحادات والجمعيات الأخرى، لذلك من الأفضل والمنطقي أنه عندما يصدر قرار يكون بالتوافق حتى لا يكون هناك معارضون له، فهذا أفضل سيناريو ممكن، لأننا نعمل بقطاع طبي، وهو ما يؤثر على صحة الإنسان، والوزارة لا تملك القطاع الخاص الذي يملك سلاحاً بيده، ويمكنه من خلاله الضغط على الوزارة، ولكننا لا نريد أن نصل إلى يوم تتنازم فيه العلاقة بيننا إلى درجة التضاد، إذ من الأفضل أن نظل نتسم بالتعاون والتكاملية، فالوزير لا يملك استيراد الأدوية إذا ما اتحد موردوها واتفقوا على عدم إدخالها إلى الكويت، وهنا سيحدث نقص والوضع سيكون مرجحاً، لكل ذلك يجب أن يكون هناك تعاون بين الوزارة والقطاعات الطبية الأخرى.

موردو الأدوية

ما دوركم كاتحاد للمهن الطبية الأهلية في هذا الأمر؟

● لا يمكننا أن نتخذ حياله أية خطوات، ولكنه يؤثر عليكم بشكل مباشر، حيث الصيدليات تخدم المستشفيات والمراكز الطبية بالقطاع الأهلي والذي سيتأثر به، فكيف ستواجهون هذا؟

● ليس لدينا أي اتصال مع الوزارة بهذا الشأن، وتعلم أننا سنتأثر ولكننا لا نستطيع اتخاذ أي خطوة في هذا الصدد، لأن اتحاد موردو الأدوية هم

ولكن التأثير بالقرار سيكون في نسبة الريح لموردو الأدوية والتي يعدها الكثيرون مبالغاً فيها كثيراً لدرجة أعلى من المفترض أن تكون، فهل ترى أنه بالفعل مبالغ فيها؟

● أجيب هنا بسؤال... ما المفترض أن تكون عليه نسبة الريح؟ هل هناك في أي سلعة ربح مفترض؟ ومن الذي يحدد هذه النسبة من الأرباح؟ ومن المخول بتحديددها؟ وهل بنيت على دراسة للسوق؟

● أن أسعار النقل مثلاً في بعض الدول أغلى من الدول الأخرى وبالتالي ترتب على هذا الموضوع أن يكون هناك إجماعي مصاريف أعلى من الدول الأخرى، فهل من المنطقي أن نحدد نسبة ربح في هذه الدولة مثلاً بسعر ما؟ هذا غير منطقي، أن من حق الدولة أن تحدد السعر إن كان تم أخذ رأي الشركات وهم موافقون، فليس هناك أي إشكاليات، ولكن أيضاً لا يمنع من أنه سنتأثر بعض الشركات والصيدليات وهو ما سنلاحظه بالفترة القادمة، أن لم يكن هناك تعويض لهذه الأمور في منتجات أخرى مثلاً فسيكون هناك تأثير كبير.

موردو الأدوية

ما دوركم كاتحاد للمهن الطبية الأهلية في هذا الأمر؟

● لا يمكننا أن نتخذ حياله أية خطوات، ولكنه يؤثر عليكم بشكل مباشر، حيث الصيدليات تخدم المستشفيات والمراكز الطبية بالقطاع الأهلي والذي سيتأثر به، فكيف ستواجهون هذا؟

● ليس لدينا أي اتصال مع الوزارة بهذا الشأن، وتعلم أننا سنتأثر ولكننا لا نستطيع اتخاذ أي خطوة في هذا الصدد، لأن اتحاد موردو الأدوية هم

لهذا الأمر؟ هذه الأسئلة تطرح نفسها وهي مشروعة، الجميع يمكنه طرحها.

ربح منفرض

كانت هناك اجتماعات خليجية لجان مشتركة للعمل على تخفيض أسعار الدواء وهذه خطوة باتجاه توحيد أسعاره بالمنطقة، ولهذا فإن الأمر ليس وليد اللحظة ومن المفترض أنه معلوم ومدروس منذ فترة طويلة. فهل لازلت ترى أنه سيجلب آثاراً غير جيدة؟

● توحيد الأسعار قد يكون مجدياً بالفعل إن كان المشتري أو المورد شخصاً واحداً يمكنه أن يوزع الأدوية على الدول الست بالمنطقة بشكل جيد، هذا فيما يخص شراء وزارات الصحة لبعض الأدوية الموجودة، وهي عبر اللجنة المشتركة لدول الخليج، بينما بالقطاع الخاص لا يمكن أن يتوحد، وما سيحدث أن بعض الشركات الكبيرة ستبتلع الصغيرة وقد يكون هناك مورد لجميع دول مجلس التعاون، ولهذا فإن القرار يمكن أن يكون في صالح المريض، ولكن له تأثيرات سلبية على وضع الشركات وموردو الأدوية بدون شك.

توحيد الأسعار غير مجد بالقطاع الخاص وقد يتسبب في ابتلاع الشركات الكبيرة للصغيرة

● نعم سبتأثر الموردون وأصحاب الصيدليات، ولكن الأثر الأكبر سيكون على متلقي الخدمة، من مواطن ومقيم، وستتمثل في اختفاء بعض الأدوية من السوق، وهذا الأمر بدأ بالفعل في الظهور، فهناك بعض الأدوية توقفت الشركات عن توريدها، ويقولون «لا توفي معنا» وهذا التأثير قد لا يراه الكثيرون، فالتناس ترصد الجوانب الجيدة والمضيئة فقط، كذلك فإن هناك بعض الشركات الكبيرة، ستغلب على هذا الأمر بمحاولة تخفيض الإنفاق في جهات أخرى لتعوض تقليل الريح، لأنه أحياناً تكون المصاريف أكثر من عائد إنتاج نوع ما من الأدوية ولهذا يتم إيقافه، أو قد يكون هناك استبدال لبعض أنواع الأدوية بأخرى بديلة «الجنارك» خاصة تلك التي تأتي من بعض الدول الأوروبية تحت اسم معين، وسيتم استبدالها بنوع آخر أقل جودة، وهذا سيؤثر على متلقي الخدمة، وهكذا فإن هناك تأثيرات غير منطوقة، لذلك أقول إن من أسعدهم القرار لم يراعوا هذه النقطة.

الاتحاد يدرس التعاون مع جميع الجهات ذات الصلة ولدينا برنامج لعمل ملتقى لطرح المشاكل الصحية

في الدول المجاورة

أسعار نفس الأدوية في أسواق الدول المجاورة أقل من الكويت.. فما رأيكم بهذا الأمر؟

● هناك أمر لا يفهمه إلا التجار، ففي الكويت مثلاً الكمية المطلوبة من أنواع الدواء محددة وهذا بحسب تعداد السكان ونوع الدواء المطلوب، ولكن مع المقارنة مع دولة مثل المملكة العربية السعودية، فإن الوضع يكون مختلفاً حيث التعداد السكاني يجعل الاستهلاك الدوائي مختلف الأنواع أكثر، وبالتالي فإن الشركات تعطيمهم أسعاراً تفضيلية أقل، وهذا سبب المفارقة.

وهنا سؤال يطرح نفسه، وهو لماذا من قبل كانت هناك زيادة في نسبة الريح وقت كانت الأمور أبسط؟ بينما الآن مع الزيادة في أسعار الكثير من الأمور اللازمة لتوصيل الدواء لمكانه ليأخذها متلقي الخدمة من شحن وأسعار خدمات، أقل وهذا ليس في الكويت فقط، ولكن بالدول الأخرى، ولكن في ظل زيادة الأسعار نجد خطوة تخفيض أسعار الدواء! هنا نجد الكثير من علامات الاستفهام.. لماذا الآن؟ وأين كنتم طوال السنوات الماضية؟ ألم تتجهبوا من قبل



(قاسم باشا)

د.عادل أشكناني متحدثاً للزميلة حنان عبد المعبود

